نوعية المياه الرديئة تعيق النمو الاقتصادي وتشل قدرات الإنسان وتخفّض إنتاج الغذاء

تتكثف الاهتمامات العالمية في هذا العصر، ولكن تبقى هناك مشكلة غير مرئية بعيدا عن سلم الاولويات وهي ترتبط بجودة المياه التي تعتبر تداعياتها اكثر خطورة، مما كان يُعتقد سابقًا وتتطلب اجراءات عاجلة.
للأسف، في حين تركز الاهتمام على كمية المياه اي الكثير من المياه، في حالة الفيضانات؛ وكمية قليلة جدًا من المياه، في حالة الجفاف، لم يتم الاكتراث بنوعيتها.
وهكذا بقيت الجودة غير معروفة فيما هناك سلسلة مخاطر تقع تحت سطح الماء.
وتحديات نوعية المياه ليست محصورة بالبلدان النامية ولكنها عالمية ويعاني منها جميع البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء. فالدخل المرتفع لا يمنح الحصانة. التحديات مع الملوثات تنمو وتواكب الناتج المحلي الإجمالي.
نوعية المياه معقدة. وكذلك آثارها على الصحة والقطاعات الأخرى هامة.
وكشف مؤخرا تقرير صادر عن البنك الدولي أن بعض الملوثات في المياه تترك اثارا لم تكن معروفة سابقًا وهي دون مستويات المعايير الآمنة المعمول بها.
في الواقع، ان التحديات تتسارع. تكثيف الزراعة، وتغّيرات استخدام الأراضي، ومعدلات هطول الأمطار الأكثر تقلبًا بسبب تغير المناخ والتصنيع المتنامي بسبب تطور البلدان جميعها عوامل مؤثرة. وهذا يعني زيادة عدد الطحالب في المياه التي هي قاتلة للإنسان والنظم الإيكولوجية على حد سواء.
ووفق البنك الدولي فان سوء نوعية المياه يهدد النمو ويضر بالصحة العامة ويعرّض الأمن الغذائي للخطر.
كيف تؤدي نوعية المياه الرديئة إلى إعاقة التقدم الاقتصادي وإعاقة إمكانات الإنسان وتخفيض إنتاج الغذاء ؟
نعم، تلوّث المياه يهدد النمو الاقتصادي. إن وجود التلوّث في مصدر المياه يكون بمثابة رياح معاكسة تقلل النمو الاقتصادي في اتجاه مجرى النهر. فعندما يتجاوز الطلب على الأوكسيجين البيولوجي (BOD) - وهو مقياس لمدى التلوث العضوي في المياه ومقياس بديل للجودة الكلية للمياه عتبة معينة، ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في المناطق السفلية بمقدار الثلث.
في البلدان المتوسطة الدخل، حيث يمثل الطلب الأوكسجيني البيولوجي مشكلة متزايدة بسبب زيادة النشاط الصناعي ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في المناطق المصابة بتلوث شديد إلى النصف.
هناك عدة أسباب لذلك، بما فيها:
• **النيتروجين** في الماء يقصّر الناس ويقصّر حياتهم. يستعمل الكثير من النيتروجين المستخدم كسماد ويخرج الى الأنهار والبحيرات والمحيطات حيث يتحول إلى نترات. النيترات في الماء هي المسؤولة عن إلحاق الضرر بالاطفال والتسبب بمتلازمة الطفل الازرق Blue Baby، بعد منع الاوكسيجين عن أجسام الرضع.
تلوث المياه الجوفية بالنترات، وما يرافقها من تدن في قدرة الأكسجين على حمل الهيموغلوبين الى الرضع قد يؤدي إلى الموت. ويمكن تلوث المياه الجوفية عن طريق ترشيح النترات المتولدة من الأسمدة المستخدمة في الأراضي الزراعية أو مقالب النفايات أو مراحيض الحفر. وتم الإبلاغ عن حالات متلازمة الطفل الأزرق في قرى في رومانيا وبلغاريا. وكان الاعتقاد دائما أنها ناجمة عن المياه الجوفية التي تعرضت للتلوث مع ارتشاح النترات من مراحيض الحفر.

وفي غضون ذلك، يلفت التقرير الى أن أولئك الذين نجوا من عواقب التعرض المبكر للنترات لم ينجوا من أضرار طويلة الأجل رافقتهم طيلة حياتهم؛ يكبرون في العمر ولكن قامتهم لا تواكب السن. ويكسبون أقل مما كانوا سيحصلون عليه. التقزم هو مؤشر لخطر العجز الجسدي والمعرفي.
بينما يزيد كيلوغرام إضافي من سماد النيتروجين في الهكتار الواحد من الغلة الزراعية بنسبة تصل إلى ٥٪، فإن الجريان السطحي المصاحب في الماء يمكن أن يزيد من التقزم عند الأطفال بنسبة تصل إلى ١٩٪ وتقلل من إيرادات البالغين بنسبة تصل إلى ٢٪. هنا التحدي بين استخدام النيتروجين لزيادة الإنتاج الزراعي وتخفيف استخدامه لحماية صحة الأطفال.
• **الملوحة** تقلل الإنتاج الزراعي. تنتشر المياه المالحة في التربة في معظم أنحاء العالم بسبب زيادة معدلات استخراج المياه، والجفاف وهطول الأمطار، وارتفاع منسوب مياه البحر وسوء إدارة شبكات الري. يوضح هذا التقرير أن المحاصيل الزراعية لا تناسبها اي زيادة للملح في الماء. مما يعني أن اي زيادة للملح في الماء تسفر عن تراجع في محصول الغذاء للعالم. يكشف هذا التقرير أيضًا عن ضياع ما يكفي من الغذاء بسبب المياه المالحة سنويًا لإطعام ١٧٠ مليون شخص يوميًا. التوقعات صادمة. لكن التغيير ممكن. هناك حاجة إلى زيادة الوعي والوقاية المعززة والاستثمارات الذكية باستخدام التكنولوجيا الجديدة لمواجهة موجة تلوّث المياه.
الوقاية خير من العلاج. على الرغم من أن أشعة الشمس قد تكون أفضل المطهرات، إلا أن التشريعات والتنفيذ ضرورية أيضًا لتنظيف مجاري التلوث المائية في العالم.
يجب معالجة التلوث الذي لا يمكن منعه. الاستثمارات في معالجة المياه العادمة هي خطوة أولى من اجل مستقبل أنظف.

رولى راشد

مؤتمر صحافي مشترك لنقباء المستشفيات والاطباء ونقابة تجار ومستوردي المعدات والمستلزمات الطبية

في ٨ آب، عقد نقيب المستشفيات في لبنان المهندس سليمان هارون مؤتمراً صحافياً شارك فيه كل من نقيب اطباء لبنان في بيروت البروفسور شرف ابو شرف، نقيب اطباء لبنان في الشمال الدكتور سليم ابي صالح ونائب رئيس نقابة تجّار ومستوردي المعدات والمستلزمات الطبية في لبنان السيد بيار سلوم. وحضره النائب الدكتور فادي علامه واعضاء مجلس نقابة المستشفيات وممثلون عن المستشفيات وعن تجّار الادوية والمعدات الطبية واطباء.

هارون

استهل المؤتمر النقيب هارون بكلمة جاء فيها: ناشدنا المسؤولين تدارك الوضع من خلال العمل على:
١. زيادة الاعتمادات المرصودة للاستشفاء في موازنة كل الجهات الضامنة الممولة من الدولة لا سيما وزارة الصحة والجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي وسائر القوى الامنية وتعاونية موظفي الدولة بما يتناسب مع التقديمات التي تؤمنها للمستفيدين وتسديد مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لدى الدولة.
٢. تأمين الاعتمادات او الآلية اللازمة لتسديد قيمة العجز المتراكم منذ العام ٢٠١٢ في ذمة بعض هذه المؤسسات.
٣. تسديد المستحقات العائدة للعام ٢٠١٨ الملحوظة في موازنة العام نفسه.
٤. تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة الصحة ووزارة المال ونقابة المستشفيات للبحث في آلية تؤمن تدفق نقدي منتظم يمكن المستشفيات من جدولة مدفوعاتها الشهرية الى موردي الادوية والمستلزمات الطبية وسائر مقدمي الخدمات المتعاقدة.
٥. تتابع هذه اللجنة الوضع الاستشفائي والصعوبات التي يواجهها وتقترح الحلول لمعالجتها ضمن اطار التعاون بين الجميع حتى نتمكن سويا من تجاوز هذه المرحلة الدقيقة وتفادياً لتفاقم الاوضاع مع ما قد ينتج عن ذلك من انعكاسات سلبية.
لقد اصبح معلوماً ان ديون المستشفيات لدى الجهات الضامنة الرسمية تعدت ٢٠٠٠ مليار ليرة لبنانية، ولا بد من الاشارة الى ان ٢٠٪ منها هي اتعاب اطباء و٢٠٪ ثمن مستلزمات طبية ومخبرية و٢٠٪ ثمن ادوية. واننا اذ ننوه بالتعاون الذي يبديه تجّار المستلزمات الطبية عموماً لجهة صبرهم على تأخر المستشفيات في تسديد مستحقاتها، لا بد ان نشير الى التشدد الذي يبديه تجّار الادوية من تحصيل مستحقاتهم خلال مدة خمسة اشهر وهو امر لا يمكن للمستشفيات الالتزام به. ومن المؤسف ان الاكثر تشددا هم وكلاء ادوية الامراض المزمنة والسرطانية وهي اجمالا باهظة الثمن وهم يتمنعون عن تسليم هذه الادوية اذا تجاوزت المستشفيات المهلة الممنوحة للتسديد مما يحرم المرضى من الدواء.
لقد حرصنا على مدى سنين على التعامل مع المشاكل التي تواجهنا

من اليمين: سلوم وهارون وابوشرف وعلامة

بحكمة وحذر لاننا نعلم مدى حساسية الشأن الصحي وانعكاسات قرارات النقابات الصحية على الصحة العامة والمرضى.

ابي صالح

تلاه نقيب اطباء الشمال الدكتور سليم ابي صالح فقال: اتيت اليوم باسم الاطباء لنقول كفى استثماراً لهذا الصبر على المعاناة والعضّ على الجرح. فلم يعد مقبولاً، ان يكون هناك ٢٥٪ من الاطباء المقيمين في لبنان شبه عاطلين عن العمل. ولم يعد مقبولاً، التأخير الكبير في دفع مستحقات الاطباء لتصل الى سنوات... اخيراً اؤكد ان صحة المواطن وحقوقنا المادية والمعنوية كل لا يتجزأ ولن نفرط بها، ولا بصحة الناس ولا بحقوقنا.»

سلوم

اما سلوم فقال: بدأ النقص في مخزون البضاعة لدى التجار وما يستتبع ذلك من عدم امكانية تلبية قسم كبير من المستلزمات الطبية للمستشفيات من جهة، وتعريض علاقتهم للخطر مع موردّيهم بسبب مواعيد الاستحقاقات وتلكؤهم عن سداد التزاماتهم من جهة اخرى.
واشار الى عدم امكانية الاستمرار على هذا النحو سيما وان تباشير التعثّر المالي لبعض الشركات وانهاء خدمات بعض موظفيها بدأت منذ فترة.
ودعا المسؤولين الى ايلاء المناشدة من المجتمعين اقصى الاهتمام حفاظا على سلامة المريض وعنايته والقطاع الصحي باكمله في لبنان.

ابو شرف

وختم ابو شرف قائلا: «لا شك ان وضع القطاع الاستشفائي والصحي وصل الى مرحلة مأزومة. لا نستطيع الاستمرار في هذا الوضع لانه يؤثر على المريض بالدرجة الاولى. نناشد المسؤولين الى الاسراع في تسديد ما عليهم من مستحقات تجاه القطاع لتمكينه من الاستمرار بنفس المستوى العالي الذي كان عليه على كل الاصعدة.»